الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

رقم: 1435093407

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: مالية ومحاسبة

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية

من إعداد:

- سحوان الربح

تحت إشراف

- د.رابح طويرات

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
د. رابح طويرات	أستاذ محاضر -أ-	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلى بطاعتك .. ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتُبعث الأمة من جديد .

وقبل أن نمضي أتقدم بأسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل وبالأخص

الدكتور رابح طويرات

الذي شرفنا بقبول الإشراف على هذه الدراسة ولم يدخر جهدا أو وقتا في تقديم العون لنا لإتمام هذه الدراسة المتواضعة.

كما يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر

للجنة المناقشة

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على الرسول المصطفى...الحمد لله رب الارض والسموات

الحمد لله الكبير المتعال .. صاحب العز والكمال ...والنعم والإفضال

والقدره والجلال .. والعظمة والجمال .. المنزه عن النقص والزوال،...

الحمد لله سبحانه خير من سئل وافضل من اعطى واكرم من عفى واعظم من غفر واعدل من حكم وأوفى من وعد،...

والصلاه والسلام على رسول الله سيدنا محمد ..... اما بعد

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني ... إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سبب نجاحي وحنانها بلسم لجراحي إلى أغلى الحبايب

أُمي الحبيبة أطال الله في عمرك وحفظك ورعاك

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون إنتظار.. إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار

أبتاه الحمد لله الذي أطال في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول إنتظار وستبقى كلماتك كالنجوم أهتدي بها اليوم وغداً وإلى الأبد..

الى القلوب الطاهرة زوجي وأبنائي

وإلى والنفوس البريئة و رياحين حياتي أخواتي

و إلى كل الأهل والأقارب

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيئها إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة

إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي ورفقاء الدرب..

إلى أساتذتي ومن كان لهم الفضل في تلقيني العلم النافع

الملخص

ملخص الدراسة

تواجه المؤسسات الإقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده العالم من تطورات سريعة و عميقة في مجالات عديدة تنعكس بشكل أو بآخر على هذه الأخيرة و تجعلها في صراع مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس بالضرورة من أجل تحقيق تقدمها لكن غالبا يكون من أجل الحفاض على بقائها.

ولم تغب المعلومات المالية عن عالم التسابق الدائم حول تحسين أداء المؤسسات لأن دقتها و جودتها هو الأساس الذي تبنى عليه القرارات الهامة التي تؤثر مباشرة على المؤسسة ، و بالتالي فإن جودة المعلومات المالية تلعب دورا يتمثل في ترشيد القرارات إنطلاقا من التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة و ذلك من خلال حساب بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة و توضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية .

كما أن إعداد القوائم المالية و طرق الإفصاح عن المعلومات و جودتها تؤثر مباشرة على مستخدميها ، لأنهم بصدد إتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل و هنا يجب إتباع أسس في العرض و الإعداد تساعد في عملية الإبلاغ عن المعلومات و تسهيل عملية المفاضلة .

الكلمات المفتاحية :

المعلومات المالية ، القوائم المالية ، الأداء المالي ، التقارير المالية ، جودة المعلومات ، إتخاذ القرارات.

Résumé :

Les entreprises économiques sont en face de différents challenges , ceci et due à se passe dans le monde du business , du développement rapide et profond , par contraste avec la situation , c'est le combat permanent avec l'environnement pour non seulement atteindre le haut degré mais aussi maintenir l'entreprise au devant et rester en vie .

Et l'information financière n'est pas perdu du monde de la course durable sur l'amélioration de la performance des institutions parce que l'exactitude et la qualité est le fondement sur lequel bâtir les décisions importantes qui affectent directement l'institution, et donc la qualité de l'information financière est de jouer un rôle dans la rationalisation des décisions en se fondant sur les rapports financiers émis par l'institution et par le biais du compte de certains indicateurs financiers qui sont plus significatives et montrent la relation entre les différents éléments des états financiers .

Pour la préparation les listes financiers et articuler les information ça influence directement la personne qui les utilise à savoir les décision dans un groupe d'échanges , c'est pourquoi , il est important de suivre l'essentiel en offre et préparation par notification et faciliter les engagement favorites .

mots clés: L'information financière, les états financiers, la performance financière, le reporting financier, la qualité de l'information, la prise de décision .

المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	I
مقدمـــــــــــة	
الفصل الأول: الفصل الاول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية و الأداء المالي	
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الخارجية	4
المطلب الأول: الخلفية التاريخية للمراجعة الخارجية	4
المطلب الثاني: مفهوم المراجعة الخارجية	6
المطلب الثالث: فروض ومبادئ وأنواع المراجعة الخارجية	7
المبحث الثاني :ماهية القوائم المالية ومحددات المعلومات المالية	
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	11
المطلب الثاني: جودة المعلومات المالية	14
المطلب الثالث: المحددات الأساسية والثانوية للمعلومات المالية	15

خلاصة الفصل	21
خاتمة	22
قائـــــمة المراجع	24

المقدمة

مقدمة عامة

في ظل التغيرات الحديثة في البنية الاقتصادية العالمية، تؤدي معايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS دورا هاما في توحيد اللغة المحاسبية على المستوى الدولي، وذلك من خلال الاهتمام أكثر بالمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، والعمل على تحديد قواعد ومتطلبات الإفصاح عن هذه المعلومات بالشكل الملائم والوقت المناسب لمساعدة مستخدميها (متخذي القرار)

ولتعزيز محتوى القوائم المالية، اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) سنة 1980 القائمة رقم (02) تحت عنوان " معايير جودة المعلومات المحاسبية " لتحديد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية والخصائص التي يجب أن تتوفر فيها، لتستخدم كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي التقارير والقوائم المالية.

إن تحقيق الوظائف المعاصرة للمحاسبة (القياس، الاتصال المحاسبي) يؤدي إلى تحقيق الهدف العام من النظام المحاسبي والمتمثل في إنتاج المعلومات المحاسبية وتقديمها المستخدميها، فقد أصبحت وظيفة الاتصال المحاسبي وما تتطلبه من إفصاح محاسبي تمثل اهتمام المحاسبين والمنظمات المهنية والأكاديمية والحكومية التي تعمل على تحديد قواعد ومتطلبات الإفصاح عن المعلومات التي تنتج عن القياس المحاسبي بالشكل الملائم والوقت المناسب لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على اتخاذ قراراتهم التي تتطلب معلومات على درجة كبيرة من الملاءمة والموثوقية والدقة .

كما تعتبر الإصلاحات الأخيرة التي تمثلت في تبني الجزائر المعايير المتعلقة بإعداد التقارير المالية (IFRS) و معايير المحاسبية الدولية (IAS من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF) من بين أهم الإصلاحات التي تصب في إطار التوجه الاقتصادي الجديد ، هذه الإصلاحات الجديدة جعلت من الضروري على المؤسسة الاقتصادية التكييف معها وفق متطلباتها ، حيث تتكون هذه من عدة أنظمة تعمل في تناسق تام و ذلك من خلال فعالية كافة العمليات و الأنشطة و السيطرة على الكم الهائل من المعلومات المالية الشائعة عنها من جهة و تزويد المسيرين بمعلومات دقيقة لاتخاذ القرارات الملائمة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المسيرين . إن انشغالات المستخدمين للمعلومات المالية لا تكمن في سهولة الحصول عليها وحسب بل تتعدى إلى جودة تلك المعلومات التي يحصلون عليها ، وذلك من خلال توفرها على خاصيتين أساسيتين وهما الملائمة و الموثوقية .

وبناء على ما تقدم قمنا بصياغة الإشكالية الأساسية للدراسة و التي هي على النحو التالي :

1- **إشكالية الدراسة**:

الإشكالية : ماهو دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المالية الموجهة للقوائم المالية ؟

للاجابة عن هذه الاشكالية تم طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمراجعة الخارجية ؟
- ماهو دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المالية؟
- ماهية العلاقة بين القوائم المالية وجودة المعلومات المالية ؟

2- **أهمية الدراسة:**

تهتم هذه الدراسة بنوعية المعلومات المحاسبية التي تحدد الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات ، ما يساعد مستخدمي القوائم المالية لهذه المؤسسات على اتخاذ القرار الرشيد ، كما تهم هذه الدراسة مستخدمي القوائم المالية، والمهتمين بجودة المعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح المحاسبي في هذه القوائم، باعتبارهما يعملان على تماثل المعلومات بين المؤسسة ومستخدمي قوائمها المالية ما يؤدي إلى زيادة كفاءة سوق رأس المال وبالتالي تشجيع الاستثمار ، كما تكتسب هذه الدراسة أهمية إضافية كونها تبحث في موضوع أكثر أهمية في مجال المحاسبة واتخاذ القرار، فهي تبرز علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى جودة المعلومات المالية، والدور الذي تؤديه الخصائص النوعية لهذه المعلومات في التوسع في الإفصاح المحاسبي، وبالتالي تلبية احتياجات مستخدميها بشكل أوسع.

3- **أسباب اختيار الموضوع**:

أ. دراسة الإطار الفكري والمفاهيمي لجودة المعلومات المحاسبية وإبراز علاقتها بالقوائم المالية.

ب. الأهمية الكبيرة للقوائم المالية ومستوى الإفصاح المحاسبي .

ج. اهمية المراجعة الخارجية (مستثمرون، عملاء، موردون، حكومة، جمهور ...) باعتبارها الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي للمؤسسة .

د. الرغبة في دراسة هذا الموضوع باعتباره يندرج ضمن تخصص الباحث.

4- **أهداف الدراسة:**

دراسة وتحليل بعض الإسهامات المقدمة من طرف العديد من الباحثين فيما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالقوائم المالية، ومحاولة طرح أفكار جديدة في هذا الإطار.

تحصيل اكبر كم من المعلومات حول المراجعة الخارجية.

تحديد وتحليل نوع العلاقة التي تربط الخصائص والمحددات الأساسية وكذا الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية.

عرض محددات جودة المعلومات المالية والية استخدامها في المؤسسة.

توضيح مدى اهمية جودة المعلومات المالية الواردة للقوائم المالية بهدف اجراء المراجعة الخارجية.

5- **منهج وأدوات الدراسة**:

تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الإستقرائي والذي قسم بين منهجين هما الوصفي والتحليلي؛ المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري كونه ملائم لسرد الحقائق وفهم مكونات الموضوع (المراجعة الخارجية, جودة المعلومات المالية, القوائم المالية)؛

6- **دراسات سابقة:**

من بين الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع:

دراسة رابح طويرات بعنوان < علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية >

دراسة حالة : عينة من خبراء وحافظي الحسابات.

كما تم الإستعانة ببعض الكتب الرائدة في موضوع دراستنا.

7- **صعوبات الدراسة**:

أثناء قيامنا بهذه الدراسة المتواضعة واجهتنا بعض الصعوبات والتي في الحقيقة لا يليق أن نسميها صعوبات كونها في إطار البحث العلمي الذي لا يخلو من هاته الأخيرة والتي تمثلت في صعوبة الحصول على المراجع ومع وجود جائحة كورونا التي توقف العالم بسببها والتي احالت دون اكمال هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للمراجعة الخارجية و جودة المعلومة المالية

المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الخارجية

إن الأهداف العامة و الرئيسية للمراجعة و التدقيق واحدة و شاملة لكافة الاتجاهات الحديثة في هذا المجال المهني , فلا ينبغي وضع حدود فاصلة بين كل منهما أصبح لها إطار نضري يتضمن مجموعة المفاهيم والفروض والمبادئ، ولها إطار تطبيقي يتضمن مجموعة المصطلحات الرقابية وأساليب وإجراءات الرقابة، للتوضيح سنتناولها في المطالب التالية:

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للمراجعة

سنسلط الضوء عليها لأهميتها ببناء الحقائق في العلوم من بينها المراجعة، إن التطورات المتلاحقة للمراجعة كانت رهينة الأهداف المتوخاة منها و نتيجة البحث المستمر بغية جعلها تتماشى و التغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية بشكل عام، و التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص، سنوردها كتالي التالي[1]:

الفترة الأولى: من 4000 سنة قبل الميلاد إلى 1300 للميلاد.

المرحلة الأولى (4000-1800ق م): برزت في هذه الفترة الحضارة البابلية، اعتمدت تشريع حمو رابي وابرز ما أنتجته مادتي المحاسبة والمراجعة في ذات الوقت لاعتماد الأخيرة على مخرجات سابقتها.

المرحلة الثانية (1800ق م -600 م):

1-الحضارة الفرعونية : اهتمت بالمخزونات في ظل اكتشاف ورق ألبرادي، استعملته كسجلات بين 3000 و 1000 سنة ق م في ضل تقسيم الدول لمراقبة مساهمتها في المخزون، من اقتراحات سيدنا يوسف عليه السلام، كان يتفقد المحاصيل و مساهمة المدن. تأتي الآية بعد بسم الله الرحمن الرحيم "فما حصدتم فذروه في سنبله" ليتمكن من عدها في شاكلة حزم، فإذا تم فركه خسر قيمته عند القحط، فيقع التشكيك، تركه في سنبله توظيف للشك المهني في أرقى صوره.

2-الحضارة الإغريقية: لها فضل تطوير العلوم و التدقيق من بينها، وجدة دلائل كاحتساب أقساط الاهتلاك على المدن التي بنية على أنقاض الحضارة الرومانية القديمة، لإعادة بنائها و ترميمها في تلك الفترة المعروفة بكثرة الحروب إشارة ان الفطرة تميل لتدقيق كل شاردة و واردة قد تشكل احتمال وجود خطر.

3-حضارة الانكا: عرفة التدقيق حوالي 1200 سنة قبل الميلاد، بإرسال الحكام لشباب يمتطون لآلما (يجمع بين النعامة و الحصان في شكله) لإيصال رسائل شفهية أو مادية او ضرائب ملكية عرف "بكو بيكو" لمسافات تتعدى 250 ميلا في اليوم، و نقل الضرائب للملك الذي يخضعهم لمراجعة حسابات الغير و تقديم لتقارير شفهية و دلائل تمثلت في لفافات من خيوط غزل تحتوي عقد بألوان، فسرت بانها أصناف المنتجات و المحاصيل[2].

(1) محمد التهامي طواهر و مسعود سديقي، **المراجهة و تدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط 3 ، 2006،ص 7.

(2) محمد امين لونيسة، تطور **مهنة التدقيق في الجزائر و اثره على تحسين جودة المعلومة المالية**، اطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة ستة 2017/2016 ص-ص:31-32.

المرحلة الثالثة: 600 – 1300 م: حث الرسول عليه الصلاة والسلام بالرقابة على أموال الفقراء والرعية، فيرسل الصحابة كمراجعين للوقوف على أعمال ولآت الأمور بالحجاز و البلاد الإسلامية، برز فيها مفهوم المراجعة العملياتية، تعداى الإسلام لمراجعة أحوال الناس و أمورهم ما رسخ المساواة و العدالة، يعرف حاليا بالتدقيق الاجتماعي. أصبحت تمنتهن في عهد الخليفة عمر ابن الخطاب "رضي الله عنه"، وضع اسس تكفل احكام الرقابة على أموال الدولة، غير ان الحروب المغولية و الصليبية ثم الاستعمار العثماني و أخيرا الغربي، طمست معالم المحاسبة و المراجعة حيث حملت الدول الغربية على رأسهم ايطاليا الريادة في لتقود مسيرة التطور.

الفترة الثانية من 1300 م إلى 1990 م المرحلة الاولى (1300 -1500 م)

1-الصينيين: عرفوا التدقيق لتقصير الموظفين الحكوميين اتجاه السياسات العامة و العائلة الحاكمة، كما وجد عند الصين أنضمه تراقبهم .

2-الرومان: عرفت الإمبراطورية في أوج عهدها، اهتمت بالتشريع القانوني و التنظيم الإداري، تضمن عهدها الدفاتر المحاسبية التي تتلى على مسامع الحاكم للوقوف على ممتلكاته لمنع او اكتشاف أية تصرفات غير مسئولة من القيمين، كما أن المراجع يستمع للقيود المثبتة للوقوف على صحتها، نجد أن كلمة تدقيق audit مشتقة من الكلمة اللاتينية audir ومعناها يستمع.

المرحلة الثانية من 1500 م – 1830 م:انقسام ايطاليا لدويلات آدا لسقوط الإمبراطورية الرومانية فاحتاجت إلى مراجعين في ضل الإفلات حينها كاستخدام الشمع كدعائم للتسجيل، استخدام الحروف بدل الأرقام، إن نمو المدن الايطالية على غرار فلورنسا و جنوه و فينيسيا ثمن المراجعة استخدامها في تدقيق عمليات البضائع التي يجلبها التجار من وراء البحار فأقم الغش مما ابرز الحاجة للمدقق الخارجي سنة 1394 م. تباعا لتسلسل الإحداث في بوادر الثورة الصناعية حدثت تطورات أدت لزيادة التركيز على المراجعة في:

-انفصال الملكية عن الإدارة – تبني التضام المحاسبي بصورة بدائية و كنتيجة أصبح نوع من الرقابة الداخلية[1].

قبل سنة 1850 م: كانت الحكومة و المحاكم التجارية و المساهمين هم الذين يأمرون المحاسب بمنع الغش و معاقبة فاعليه و حماية الأموال من مختلف التلاعبات.

قبل سنة 1900 م: كانت الحكومة و المساهمين هما الذين يأمرون شخصا مهنيا في المحاسبة أو القانون بمنع وقوع الغش و الأخطاء و الشهادة على مصداقية القوائم المالية.

قبل سنة 1940 م: كانت الحكومة و المساهمين هم الذين يأمرون شخصا مهنيا في المراجعة و المحاسبة بمنع الغش و الأخطاء و الشهادة على مصداقية القوائم المالية.

قبل سنة 1970 م: كانت الحكومة و المساهمين و البنوك هم الذين يتفقون مع مهني في المراجعة حول الشهادة على صدق وسلامة وانتظام القوائم المالية[2].

---

(1) محمد امين لونيسة ،مرجع سبق ذكره ص-ص: 33-35.

(2) اسماء نصيرة، سبل تطوير المراجعة الخارجية في الجزائر لتتوافق مع معايير دولية للمراجعة ، مذكرة ماستر، تدقيق محاسبي، جامعة الواد، 2015 م ، ص-ص : 3-4.

قبل سنة 1990 م:

كانت الحكومة و المساهمين و هيأت أخرى هم الذين يتفقون مع شخص مهني في المراجعة أو المحاسبة أو الاستشارات المالية حول الشهادة على نوعية الرقابة الداخلية و احترام المعاير المحاسبية و صدق و سلامة و انتضام القوائم المالية التاريخية.

بعد سنة 1990 م:

الحكومة و المساهمين هم الذين يتفقون مع شخص مهني حول الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات و نوعية نضام الرقابة الداخلية و كذا العمل في ضل احترام المعايير[1].

المطلب الثاني: مفهوم المراجعة الخارجية

اولا: سنعرج على المراجعة بمعناها الشامل، عرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Association كمايلي:

"المراجعة هي عملية نظامية و منهجية لجمع و تقييم الأدلة و القرائن بشكل موضوعي و التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الاقتصادية وذالك لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة و تبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة"[2]يشمل كافة أنواع المراجعة.

ثانيا: تعددت وتنوعت تعار يف المراجعة الخارجية، إلا أن جلها يصب في مفهوم واحد:
1-المراجعة الخارجية هي "المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات و السجلات المحاسبية و الوقوف على تقييم نضام الرقابة الداخلية من اجل إبداء رأي فني محايد حول صحة و صدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نضام المعلومات المحاسبية المولد لها وذالك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول و الرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصتا (المساهمون، المستثمرين، البنوك...) [3].
2-عرفت بأنها "عملية منضمة، يقوم بها مراجع مستقل بغرض إبداء رأي مهني في القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة، مع توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام[4].
3-"هي فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة و واقعية، فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفئ خارجي و مستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية و سلامة و شفافية القوائم المالية السنوية و أساس الميزانية و جدول حسابات النتائج[5].

---

(1) اسماء نصيرة، مرجع سبق ذكره،ص 4 .
(2) محمد السيد سرايا، اصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية، ط 1، 2007، ص-29.
(3) محمد التهامي طواهر و مسعود سديقي، مرجع سبق ذكره ، ص-30.
(4) عبد الفتاح محمد الصحن، رجب السيد راشد، محمود ناجي درويش، اصول المراجعة، الدار الجامغية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص-7.
(5) زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات و التدقيق، دار الراية للنشر و التوزيع، ط1، عمان الاردن ،2009، ص-17.

استنادا للتعاريف الأنفة الذكر، نلاحظ أنها أحاطت بنقاط تمحور المراجعة و هي:

أ-الفحص: هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها و تحليلها و تبويبها.

ومايستتبع من اللجوء إلى أدلة الإثبات كوسيلة للتأكد من سلامة القياس الكمي و النقدي للأحداث المالية

ب-التحقيق: هو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة زمنية.

ج-التقرير: هو بلورة نتائج الفحص و التحقيق و إثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية[1].

أهداف المراجعة الخارجية: يتمثل الهدف الرئيسي لها في التعبير الصادق عن الراي في القوائم المالية المعدة عن هذا النشاط وهذا الرأي يتم التوصل إليه بعد إجراءات طويلة استنباطية و أحكام منطقية، و لغرض تكوين هذا الرأي يلزم تحقيق أهداف المراجعة الأساسية و التي تتلخص في تدقيق و التحقق من العناصر التالية:

- شرعية و صحة العمليات المالية التي تمت خلال الفترة
- تقويم عناصر النشاط في القوائم و التقارير المالية
- الوجود المادي لهذه العناصر المملوكة
- دقة و صحة عرض القوائم المالية
- ملكية عناصر النشاط المختلف

تمثل هذه الأهداف الوسيلة التي تتحول بها معايير المراجعة إلى إجراءات مراجعة[2].

المطلب الثالث: فروض ومبادئ و أنواع المراجعة الخارجية:

1-فروض المراجعة: تعرف الفروض على أنها معتقدات و متطلبات سابقة و أساسية تعتمد عليها الأفكار و المقترحات و القواعد تتمثل في الأتي:

- ليس هناك تعارض محتمل في المصالح بين المراجع و معدي المعلومات المالية.
- المراجع يمكنه الحفاظ على نزعة الشك المهنية لديه.
- يتصرف المراجع كمراجع فقط.
- يلتزم المراجع بالتزامات المهنة المحددة أو القابلة للتحديد.
- نظام الرقابة الجيد يعني إمكانية اكبر للاعتماد على المعلومات المالية.
- مالم يكن العكس فان ما حدث في الماضي سيحدث في المستقبل.
- (العرض العادل و الصادق) يعني استخدام مبادئ المحاسبة أو أية معاير متعارف عليها أو مقررة[3].

---

(1) محمد الفاتح المغربي، مراجعة و التدقيق الشرعي، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ط 1، 2018، ص-16.

(2) محمد السيد سرايا ، مرجع سبق ذكره، ص-34.

(3) ويليام توماس و امرسون هنكي ، المراجعة بين النضرية و التطبيق ،ترجمة و تعريف: احمد حامد حجاج و كمال الدين سعيد ، دار المريخ للنشر ، الرياض السعودية ، 1989 ص-ص :51-52.

- قابلية البيانات للفحص: ينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية و مصداقية.

المعلومات المقدمة، تتمثل هذه المعايير في العناصر التالية:

ملائمة المعلومات، قابلية الفحص، عدم التحيز في التسجيل، قابلية القياس الكمي[1].

2-مبادئ المراجعة: تنقسم إلى ركنين(الفحص و التقرير) على النحو التالي:

أ- المبادئ المرتبطة بركن الفحص:

أ-1-مبدأ التكامل و الإدراك الرقابي: يعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المنشات و أثارها الفعلية و المحتملة على كيانها

أ-2-مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري: يعني أن يشمل جميع أهداف المنشاة الرئيسة و الفرعية و كذالك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المنشاة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه التقارير.

أ-3-مبدأ الموضوعية في الفحص: يشير إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي و ذالك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق و تدعمه خصوصا تجاه العناصر و المفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا كتلك التي يكون فيها احتمال حدوث الخطر اكبر من غيرها.

أ-4-مبدأ الكفاية الإنسانية :نشير إلى وجود فحص مدى كفاية الإنسانية في المنشأة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المنشأة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عن ما تحتويه المنشاة من نظام للقيادة والسلطة و الحوافز و الاتصال والمشاركة.

ب-المبادئ المرتبطة بركن التقرير[2]:

ب-1-مبدأ كفاية الاتصال:بحيث يكون تقرير مراجع الحسابات الخارجي وسيلة تعكس أوضاع المنشأة لجميع مستخدمي هذه التقارير بصورة تبعث الثقة لتحقيق بذلك كل المرجو من هذه التقارير.

ب-2-مبدأ الإفصاح: حيث يجب أن يفصح عن كل ما من شأنه إبراز مدى تنفيذ المنشأة لأهدافها ،ومدى التزامها بتطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية، وإظهارها للمعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلي

ب-3-مبدأ الإنصاف:حيث يجب أن يكون محتويات تقرير المراجع والتقارير المالية محل المراجعة منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمنشأة سواء كانوا داخلها أو خارجها .

ب-4-مبدأ السببية: حيث يجب أن يحوي التقرير تفسيرا لكل تصرف غير عادي أن يبني المراجع تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقيّة وموضوعية[3].

---

(1) محمد التهامي طواهر، مرجع سبق ذكره ص-13.

(2) محمد احمد رمضان، المراجعة 1 ، منشورات جامعة الزعيم الازهري، د س ن ، ص-ص:79-80.

(3) عصام الدين محمد متولي ، المراجعة و تدقيق الحسابات (2)، جامعة العلوم و التكنلوجيا دار الكتاب الجامعي ، صنعاء ، 2013 ص-ص 14-15.

3-أنواع المراجعة الخارجية: هناك العديد من المعايير المستخدمة لتقسيم المراجعة الشاملة نذكر منها :

3-1-سنميزتبويبات هذا التصنيف الوصفي الذي لايمس بجوهر المراجعة في الجدول رقم (1) أدناه:

التصنيف من حيث / النوع	حدودها (نطاقها)	مدى الفحص	التوقيت	درجة الالتزام	الاستقلال
النوع (1)	كاملة	تفصيلية	مستمرة	الزامية	داخلية
النوع (2)	جزئية	اختبارية	نهائية	اختيارية	خارجية

المصدر: عصام الدين محمد متولي، المراجعة و تدقيق الحسابات (1)، جامعة العلوم و التكنولوجيا بالتعاون مع جامعة السودان المفتوحة، صنعاء اليمن، 2009 م، ص 25.

لم نعرج على تعريفاتها للضرورة البحثية، فيما عدى التصنيف من حيث الاستقلال سنتناوله في الصفحات القادمة.

3-2-إن هذه التقسيمات متداخلة :من هنا نضيف التصنيف الذي لا تداخل فيه علاوة على أنه يتفق والهدف أو الغرض المنشود من القيام بعمليّة التدقيق كالتالي:

أ-التدقيق المالي:هو الأكثر شيوعا :ويشمل فحص البيانات والدفاتر والسجلات والتحقق من صحتها ،ورفع تقرير متضمن الرأي الفني حولها إلى الجهات ذات العلاقة .

ب- تدقيق الكفاءة أو التدقيق الإداري:التأكد أن الإدارة تسير نحو تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة، ولزاما على المدقق المالي أن يعطي رأيا فنيا مستقلا حول كفاءة إدارة المشروع.

ج- التدقيق القانوني أو تدقيق الالتزام:التأكد من أن المنشأة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية و الإدارية المنصوص عليها في الدولة.

د-تدقيق الأهداف أو تدقيق الفعالية:هو التحقق من أن الأهداف المخطط لها قد تحققت فعلا، الهدف منه ليس تصيد الأخطاء، إنما تحسين الأداء وتحقيق الأهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية أو الإنجاز.

ه-التدقيق الاجتماعي: للمؤسسة أهداف مهمة منها تحقيق الرفاهية للمجتمع، حيث أصبح من مهامها واجب وطني تجاه المجتمع الذي تعمل فيه،يعنى هذا التدقيق بالتأكد من قيام المشروع المعني بمثل هذا الواجب، اما كيفية تحقيقه فصعبة[1].

---

[1] خالد امين عبد الله، علم تدقيق الحسابات : الناحية العلمية، دار وائل ،2000 ص-ص 12-14.

ان جميع أنواع المراجعة نشأت كامتداد وتطور لعملية المراجعة الخارجية وليست بديلا عنها [1] .

3-3 انواع المراجعة الخارجية: سوف نوضح بشكل خاص أنواع المراجعة كما هي في الواقع: وهي

أ- المراجعة القانونية: هي التي يحتم القانون القيام بها و يلزم المؤسسة تعين مراجع خارجي لمراجعة حساباتها و اعتماد القوائم المالية الختامية لها، ويترتب على عدم القيام بها وقوع المخالفات تحت طائلة العقوبات ولابد ان تكون هذه المراجعة كاملة بمعنى عدم وجود قيود مفروضة على عمل المراجعة من قبل الإدارة.

ب- المراجعة التعاقدية (الاختيارية): عدم وجود التزام قانوني يحتم القيام بها و تسمى في بعض الأحيان المراجعة الخاصة و قد تكون كاملة او جزئية حسب ظروف المنشاة، ففي الشركات الفردية و شركات الأشخاص قد يتم الاستعانة بخدمات مراجعة حسابات المشروع و اعتماد قوائمه المالية الختامية بنتيجة الفائدة التي تتحقق من حيث اطمئنان الشركاء خاصتا في حالات الإفصاح عن صحة المعلومات المحاسبية.

ج- الخبرة القضائية: يقوم بها طرف خارجي بطلب في المحكمة بالحكم في نزاع، وان هذا النزاع يتطلب مراجعة القوائم المالية لإصدار الحكم على مصداقيتها[2].

المبحث الثاني: محددات المعلومة المالية وماهية القوائم المالية

لقد أصبح الحصول على المعلومات وسهولة وحرية تداولها ومصداقيتها من القضايا المهمة في العصر الحالي، وهو ما دعم مفهوم الإفصاح واعتبر كمطلب جوهري في المجال الاقتصادي، من أجل مزيد من الشفافية والمصداقية في المعلومات المتحصل عليها وإتاحتها لكل الأطراف المستفيدة منها. حيث يمكن القول بأن من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها ألا وهي جودتها .ولهذا فقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أثر معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية لا سيما معايير الإفصاح منها، نظرا للدور الذي تلعبه في إضفاء الشفافية والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وإتاحتها لجميع الأطراف المستفيدة منها ومن بينها القوائم المالية التي تعتبر بالنسبة لها المصدر الرئيسي للمعلومات المالية.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، ورغم وجود تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة، إلا أن هناك بعض الاختلافات في إحتياجات الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، مما يستدعي إعداد مجموعة من القوائم المالية المختلفة حتى تلبي كل منها احتياجات جهة معنية من مستخدمي القوائم المالية، وفي ما يلي سنعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي باختصار:

أولاً: الميزانية

تعرف الميزانية على أنها قائمة توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها، وحق الملاك على صافي أصولها، حيث يتمثل المركز المالي للمؤسسة فيما لها من أصول وما عليها من خصوم أو التزامات تجاه الآخرين، وذلك في اللحظة الأخيرة من الفترة المالية المنتهية.[1]

إن الهدف من هذه القائمة هو الكشف عن المركز المالي محل الاهتمام في تاريخ محدد، وإن مستخدمي هذه القائمة يريدون على وجه التحديد أن يعرفوا ما هي قيمة الموارد وما هي استخدامات تلك الموارد، وهم يرغبون في معرفة ما هو مقدار حقوق الملاك الداخليين، وما هو مقدار قيمة القرض والالتزامات المستحقة التي

[1] جعفر عبد الإله، **المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي**، دار حنين، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003، ص: 266.

للغير من أجل حساب قيمة إجمالي رأس المال المستخدم أو المستثمر، وما هي الموارد التي على إثرها تم استخدامها، كما أنهم يرغبون أيضا في التعرف على إجمالي رأس المال العامل، وصافي رأس المال العامل، وأحيانا ما يهتمون بصافي الأصول النقدية الجارية لتقييم مدى سيولة المؤسسة.[2]

ثانياً: حسابات النتائج

هي عبارة عن كشف بإيرادات المشروع خلال فترة زمنية والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على هذه الإيرادات وفقا لمبادئ محاسبية متفق عليها،[3] وحسب النظام المحاسبي المالي فإن حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يؤخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية(الربح أو الخسارة).[4]

إن الهدف من إعداد قائمة الدخل هو إظهار صافي نتيجة النشاط في آخر الفترة المالية سواء كان صافي ربح، أو صافي خسارة، فهي إذاً تهدف إلى معرفة وقياس مدى نجاح المشروع خلال فترة معينة (عادة تقدر بسنة) في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح،[5] كما يهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل.[6]

---

[2] سامي محمد الوقاد، **نظرية المحاسبة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2001، ص: 224.

[3] جمعة خليفة الحاسي وآخرون، **المحاسبة المتوسطة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996، ص: 69.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009 ، تحتوي القرارا الموافق 26 جويلية 2008، **الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، العدد 19، المادة 2.112، ص: 24.

[5] كمال الدين مصطفى الدهراوي، هلال عبد الله، **المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص: 47.

[6] دونالد كيسو، جيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الثاني، ترجمة كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، 1988، ص: 168.

ثالثاً: جدول تدفقات الخزينة

هو تلك الأدوات الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد البشرية وإستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو و غيرها. [7]

وتهدف هذه القائمة بصفة عامة إلى توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وبصفة خاصة توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة.[8]

رابعاً: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

هي قائمة توضح مقدار الزيادة أو النقص الذي يطرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة ومن المعروف أن الزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها صافي دخل المؤسسة المحقق خلال الفترة، و أيضا تنتج من أي استثمارات إضافية لزيادة رأس المال من قبل الملاك، أما النقص فيها يكون مصدره صافي الخسارة التي تحدث خلال الفترة ، وكذا مسحوبات المؤسسة خلال نفس الفترة.[9]

تهدف قائمة التغيرات في حقوق الملكية إلى تقديم التغيرات في الأموال الخاصة المتعلقة بنتيجة الدور، معرفة التغيرات في الأموال الخاصة الناتجة عن الإيرادات والتكاليف المتحملة خلال الدورة والتي لم تحتسب ضمن نتيجة الدورة ولكن حملت مباشرة إلى الأموال الخاصة، معرفة التغيرات في الأموال الخاصة الناتجة عن التغير في الطرق المحاسبية، معرفة التغيرات في الأموال الخاصة الناتجة عن العمليات المتعلقة برأس المال مثل زيادة أو تخفيض رأس المال.[10]

---

[7] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 204.

[8] سامي محمد الوقاد، مرجع سابق، ص: 233.

[9] أحمد صلاح عطية، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص: 39.

[10] بودبة خالد، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المالية والمحاسبية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، المدرسة العليا للتجارة، 2007/2006، ص: 109.

خامساً: الجدول الملحق

الملحق وثيقة تلخيص، يعد جزء من الكشوف المالية وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحسابات النتائج، ويتم كلما اقتضت الحاجة إليه، حيث أنه ما يسجل في الملاحق لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في إحدى الوثائق الأخرى للكشوف المالية.[11]

يهدف الجدول الملحق إلى تقديم الإيضاحات السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية للمنشأة، ويقدم أيضا معلومات تفضيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية، كما نجد فيه افصاحات مالية إضافية عن البنود التي لم يتم التقرير عنها في القوائم المالية.[12]

المطلب الثاني: جودة المعلومات المالية

تعبر جودة المعلومات المحاسبية عن الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية، وكذا القواعد التي يجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، وقد حددت معايير المحاسبة الدولية هذه الخصائص لتكون المرجع الذي يتم من خلاله تقييم المعلومات المحاسبية، كما يعتمد معدو التقارير والقوائم المالية على هذه الخصائص لتحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

ولقياس جودة المعلومات المحاسبية؛ هناك مجموعة من المعايير توضحها كما يلي:[13]

أ- الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يتم قياس جودة المعلومات المحاسبية بدرجة دقة هذه المعلومات، أي درجة تمثيل المعلومات للبيانات والأحداث المتعلقة بالحاضر، الماضي والمستقبل

ب- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: تتحدد جودة المعلومات المحاسبية من زاوية المنفعة المستمدة منها، تتمثل هذه المنفعة في عنصرين هما: صحة المعلومات، وسهولة استخدامها. وتأخذ المنفعة أحد الصور التالية:

---

[11] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19،، مرجع سابق، ص: 38.

[12] طارق عبد العال حماد، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 ص: 256.

[13] مرنة عبد اللطيف، الرفاعي: دراسة أثر الخدمات الأخرى المراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبة، مذكرة ماجير رفو منشورة، جامعة دملى ميشل، 2008، ص ص 70، 71.

- **المنفعة الشكلية**: أي كلما تطابق محتوى وشكل المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية .

- **المنفعة الزمنية**: وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما توفرت المعلومات لدى متخذ القرار في نفس الوقت الذي يحتاج فيه إليها.

- **المنفعة المكانية**: أي ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة.

- **المنفعة التقييمية والمنفعة التصحيحية**: أي قدرة المعلومات المحاسبية على تقيم نتائج تنفيذ القرارات، وقدرتها على تصحيح انحرافات تلك النتائج.

ج. الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: الفعالية هي مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محدودة، وبالتالي تعرف جودة المعلومات المحاسبية على أنها مدى تحقيق المعلومات المحاسبية الأهداف المؤسسية أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة.

د. التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالتنبؤ تلك الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع نتائج وأحداث المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات .

هـ. الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: الكفاءة في تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام للموارد أي تعظيم جودة المعلومات المحاسبية بأقل التكاليف الممكنة والتي يجب ألا تزيد عن قيمة المعلومات.

مما سبق نستخلص ان المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية هي تلك المعلومات الأكثر نفعا وفائدة لمستخدميها في عملية اتخاذ القرار، وأن تطبيق معايير جودة المعلومات المحاسبية يعتمد أساسا على تحديد أهداف التقارير والقوائم المالية، وبناء على هذه الأهداف تتم عملية التقييم والمفاضلة بين طرق وأساليب القياس والإفصاح المحاسبي، وهذا ما يسمح بإنتاج والإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات جودة.

المطلب الثالث: المحددات الأساسية والثانوية للمعلومات المالية

أولا:المحددات الثانوية

تعتبر المحددات الثانوية للمعلومات المحاسبية مكملة للمحددات الأساسية، حيث تتفاعل معها من أجل إنتاج معلومات مفيدة تساهم في اتخاذ قرارات رشيدة، ولقد أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بضرورة توفر الخصائص الثانوية إلى جانب الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية والتي تتمثل في خاصية القابلية للمقارنة وخاصية الثبات، حيث تتناول كل خاصية على حدى كما يلي:

القابلية للمقارنة (La Comparabilité):

يكون أمام الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية خاصة منهم المستثمرين والمقرضين فرص استثمار وإقراض متعددة ينبغي عليهم المفاضلة والاختيار بينها، وتبني هذه الأطراف قراراتهم على أساس ما يقومون به من مقارنات بالنسبة للبيانات الخاصة بنفس المؤسسة عن فترات زمنية عديدة أو مقارنة المعلومات الخاصة بالمؤسسات المختلفة، وحتى يكون لتلك المقارنات قيمة لابد أن تكون المعلومات في صورة قابلة للمقارنة.[14]

كما يقصد بالمعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تلك المعلومات التي يتم إعدادها وفقا لمبادئ محاسبية متعارف عليها ومقبولة قبولا عاما ومشتقة من مفاهيم محاسبية وفقا لمفاهيم الاعتبار والقياس المتعارف عليها حي يمكن تقديمها للمستخدم بأفضل الوسائل التي تمكنهم من فهم محتواها[15]، فهذه الخاصية تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في التعرف على أوجه الشبه، وأوجه الاختلاف بين مجموعتين أو أكثر من الظواهر الاقتصادية المحيطة بهم، باعتبار أن مثل هذا التشابه أو الخلاف لن تكون له دلالة أو معنى إذا تم استخدام قواعد وأساليب محاسبية مختلفة على سبيل المثال ما جدوى المقارنة بين شركتين تقومان بإعداد معلوماتهما باستخدام أسس مختلفة ،حيث تستخدم الاولى اساس التكلفة التاريخية في حين تستخدم الاخرى اساس التكلفة الجارية.

الثبات (La Consistance):

يقصد بالثبات الانتظام والاستمرار في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى داخل الوحدة الاقتصادية، وهذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة على مر الزمن ويحول دون ظهور تغيرات تنتج عن تغيير الأساليب والقواعد المحاسبية[16]. ويعتبر الثيات خاصية هامة لتحقيق إمكانية المقارنة وتقاسم معلومات مفيدة، وفي ضوء تعدد البدائل من الطرق المحاسبية مثل الاختلاف في طرق توزيع التكاليف والمداخل المختلفة لتسعير المخزون السلعي والأشكال المختلفة لتصنيف وعرض البيانات المالية والتشغيلية، فإن الطريقة المحاسبية المستخدمة يجب الاستمرار في تطبيقها لتحقيق المقارنة في كيفية عرض القوائم، ومع ذلك فليس معنى الثبات عدم تغيير الطرق المحاسبية فإذا تغيرت الظروف وفي ظل التحليل المستمر لأنشطة الشركة، يمكن أن يحدث تغير في الطرق المحاسبية المطبقة[17].

---

[14] أحمد نور: مبادئ المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص55.

[15] حيدر محمد علي، بني عطا: **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، مرجع سابق، ص 100.

[16] وصفي عبد الفتاح، أبو المكارم: المحاسبة المالية **(القياس والتقويم والافصاح المحاسبي)**: الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 35.

[17] كمال الدين، الدهراوي: **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستمار**، مرجع سابق، ص 42.

ولتحقيق خاصية الثبات يستوجب الالتزام بإحدى السياسات المهمة في المحاسبة والمتمثلة في سياسات الثبات (أو الاتساق) في تطبيق الطرق المحاسبية ما بين سنة وأخرى، وتعتبر هذه السياسة ذاتها أحد المعايير الأساسية الخاصة بإعداد تقارير المراجعة، والتي يجب على مراجع الحسابات الخارجي مراعاتها عند تقديم التقرير النهائي[18]، حيث يقصد بالسياسات والطرق المحاسبية الموحدة على سبيل المثال استخدام نفس طريقة اهتلاك الأصول وطرق تقييم المخزون، كما يقصد بها استخدام نفس التصنيفات في الإفصاح عن بنود القوائم المالية والثبات على طريقة عرض هذه البنود، حيث يوفر كل ذلك إمكانية إجراء المقارنات والخروج باستنتاجات منطقية قد لا تتوفر في حالة عدم توفر خاصية الثبات[19].

كما قد تفرض المتغيرات البيئية على المؤسسة تغيير بعض الأساليب والقواعد المحاسبية التي تستخدمها مما يؤدي إلى توفير معلومات أفضل لأغراض اتخاذ القرارات وفي مثل هذه الحالات ينص مجلس معايير المحاسبة المالية على ضرورة الإفصاح عن أي تغيير وبيان أثره على القوائم المالية في الفترة المحاسبية التي تم فيها[20].

ثانيا: المحددات الاساسية

1.1 . خاصية القابلية للفهم (L'Intelligibilité):

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. ويجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين[21].

إن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجالات ترشيد القرارات، كما أن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص الأساسية (الملاءمة والموثوقية) والثانوية

(القابلية للمقارنة والثبات) للمعلومات المتوفرة، بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه، أي مقدرته على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لديه ، حيث تسبق خاصية القابلية للفهم (المتعلقة بالمستخدم ومستوى فهمه وإدراكه) خاصية الإفادة أو معيار قائدة المعلومات لاتخاذ القرارات.

---

[18] جمال عبد العزيز، النقيب: **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 92.

[19] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **تحليل القوائم المالية**، مرجع سابق، ص 21.

[20] وصفي عبد الفتاح، أبو المكارم: **المحاسبة المالية (القياس والتقويم والافصاح المحاسبي)**، مرجع سابق، ص 36.

[21] أمين السيد أحمد، لطفي: **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 51.

إن افتراض مستوى معين لفهم وإدراك مستخدم المعلومات يؤثر بصورة مباشرة على مضمون القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام وعلى القوائم المالية الملحقة، أي يؤثر على مستوى الإفصاح مع مراعاة أن توفير المعلومات المفيدة للمستخدمين يتم بأقل تكلفة ممكنة، أي مراعاة القيد الحاكم وهو أن المنفعة المتوقعة من تلك المعلومات يجب أن تكون أكبر من تكلفة إنتاجها وتقديمها. كما يعد مستوى فهم وإدراك المستخدم عاملا حاسما للاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرارات، فالمعلومات المحاسبية لن تكون - رغم ملاءمتها وموثوقيتها - مفيدة بالنسبة لمستخدم لا يقدر على فهمها، فحكمها في هذه الحال هو حكم المعلومات غير المتاحة أصلا، لأنه ليس لها قدرة على تخفيض عنصر عدم التأكد في ظروف الموقف. وهذا ما يفسر لنا إظهار خاصية القابلية للفهم بالنسبة للمستخدم كحلقة وصل بين خصائص مستخدمي المعلومات وخصائص المعلومات نفسها[22].

2.1. خاصية الإفادة(منفعة متخذ القرار) (L'Utilité):

تواجه المحاسبة - في سعيها لتحقيق هدفها المتمثل في توفير المعلومات المحاسبية المناسبة والمفيدة للقرارات الإدارية والاستثمارية - ببدائل عديدة من الطرق المحاسبية الممكن إتباعها، وبالتالي تحابه بضرورة النظر إلى بعض المعايير كمرشد للاختيار بين تلك البدائل المختلفة، وكذلك تحديد كمية ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وطريقة عرضها وتصنيفها في القوائم المالية، وطالما أن هدف التقرير المالي هو تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات فإنه لا بد - عند القيام بالاختيار بين البدائل المحاسبية - من الاحتكام إلى فائدة القرار، بمعنى اختيار البديل الذي يحقق تلك المعلومات التي تكون أكثر فائدة ونفعا بالنسبة لاتخاذ القرار، وفي هذا الصدد قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بتعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يمكن الاحتكام إليها في تحديد المعلومات الأكثر فائدة لاتخاذ القرارات[23].

يتضح أن معيار المنفعة أو فائدة المعلومات يأتي في قمة هرم الخصائص النوعية باعتباره القاعدة العامة " معيار حاكم: المنفعة للقرار" وأن تحقيق المنفعة المرجوة يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما خاصية الملاءمة والموثوقية، فإذا فقدت المعلومات المحاسبية أيا من هاتين الخاصيتين، فلن تكون مفيدة بالنسبة لمستخدميها[24].

---

[22] رضوان حلوه، حنان: النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، طب، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 195، 196.

[23] محمد سامي، راضى: **المحاسبة المتوسطة**، مرجع سابق، ص 32.

[24] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 199.

كما تعني خاصية الإفادة أن تكون المعلومات المفصح عنها مفيدة لمستخدميها، وهناك اتفاق عام على اعتبار المستخدم المقصود أو المستهدف واحدا من فئتين هما: المستثمرون والمقرضون، وذلك مع مراعاة أن يتم إعداد وعرض المعلومات في نطاق مفهوم البيانات المالية متعددة الأغراض على أن يتم تقييم الإفادة بحيث لا تتجاوز تكلفة المعلومة الفائدة المحققة منها، ويمكن تقسيم هذه التكلفة إلى جزئين رئيسيين هما[25]:

- تكاليف مباشرة: تشمل نفقات جمع البيانات وتصنيفها ثم بعد ذلك نفقات تشغيلها وصولا إلى المعلومات.

- تكاليف غير مباشرة: تتضمن نفقات نشر البيانات وما يلحق بها من إيضاحات.

3.1. **خاصية الملاءمة** (La Pertinence):

تعتبر خاصية الملاءمة من الخواص الأساسية للمعلومات المحاسبية، حيث تحتاج الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية إلى معلومات ملائمة لاتخاذ قرارات مناسبة في الوقت المناسب وللتنبؤ بأرباح المؤسسة لاتخاذ قرارات الاستثمار فيها أو شراء أسهما أو بيعها، وترتبط هذه الخاصية بعناصر أساسية هي: القيمة التنبؤية، التغذية العكسية، والتوقيت المناسب. وهناك العديد من التعريفات لهذه الخاصية أهمها:

تعرف خاصية الملاءمة بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، حيث يقصد بها وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، وتعتبر المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله، إذا كانت تساعد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في تقييم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع المؤسسة، أو تكوين علاقات جديدة معها شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة .[26]

4.1. **خاصية الموثوقية** (La Fiabilité):

تعتبر خاصية الموثوقية من الخواص الأساسية للمعلومات المحاسبية فهي تزيد من منفعتها، وتتميز المعلومات بهذه الخاصية عندما تكون صادقة، حيادية، وتتصف بأمانة التعبير. وهي مهمة جدا في عملية اتخاذ القرار، إذ أفلست العديد من المؤسسات بسبب عدم إظهار المعلومات الحقيقية التي تعبر عن الوضع المالي الفعلي لتلك المؤسسات، ونتيجة لعدم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ونقص الإفصاح والشفافية فقدت المعلومات المحاسبية مصداقيتها وجودتها، وترتبط هذه الخاصية بعناصر أساسية هي عدالة التمثيل، الحيادية، والقابلية للتحقق.

---

[25] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 332.

[26] سيد عطا الله، السيد: **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 105.

تمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم، حيث تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية بمقدار خلو المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية من الأخطاء والتحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية[27]، إذ تعتمد الثقة في مقياس معين على أنه يعبر بصدق عن هذا الشيء، فالثقة ليست مقياس محدد لكنها تمثل مدى معين يمكنها من التحقق من صدق التعبير المحاسبي عن الصفقات والأحداث المالية وسلامة القياس[28] .

[27] دونا لد گيسو، جيري ويجانت: **المحاسبة المتوسطة**، مرجع سابق، ص 70.

[28] طارق عبد العال، حماد: **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 50.

خلاصة الفصل:

ويستخلص مما سبق أن المراجعة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لصاحب أو أصحاب المؤسسة من أجل تبسيط الرقابة والتأكد من صحة الحسابات ومطابقة ذلك مع واقع المشروع، وازدادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المؤسسات وظهور شركات الأموال وما تضمنه ذلك من فصل بين الملكية والإدارة مما دعي المساهمين إلى تعيين مراجعين للحسابات كولاء عنهم للقيام بمراقبة أعمال الإدارة والمساهمين، قوة القانون الذي يفرض على المؤسسة تعيين مراجع خارجي الحسابات وكذا ارتباطها الوثيق بجودة القوائم المالية المعلن عليها .

الخاتمة

.تذكير بالإشكالية:

حاولنا من خلال تناولنا الموضوع دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية ومحاولة الوقوف على الدور الرئيسي والأساسي الذي تلعبه المراجعة الخارجية في إضفاء جودة للقوائم المالية، حيث توصلنا أن المراجعة الخارجية تمثل ضمانا أكبر حول مصداقية مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية ، وهذا في ظل تمتع المراجع الخارجي بالاستقلالية والحياد في الرأي واعتماده الكبير على المعايير المتعارف عليها كمعيار عادل تمثيل الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

إختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى: يمكن اعتبار أن عملية المراجعة الخارجية تساهم بقدر كبير وفعال في

الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية يستفيد منها مستخدمين القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة كل حسب احتياجاته، كما تستفيد إدارة المؤسسة من هذه المعلومات في مختلف قراراتها الإدارية وعملياتها التسييرية، وهذا ما تثبته صحة الفرضية الأولى.

بالنسبة للفرضية الثانية: يؤدي اهتمام المؤسسة بتوصيات وإرشادات المراجع الخارجي والالتزام بتطبيقها إلى تحسين جودة القوائم المالية وهذا بدوره يعطي صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة، وعليه فإن هذا الأمر يؤدي إلى نجاح وازدهار المؤسسة، وهذا ما تثبته صحة الفرضية الثانية. ومما سبق تم التوصل إلى عدة نتائج متمثلة في :

أولا: النتائج النظرية

يعتبر وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية في المؤسسة يمكن من التقليل من حدوث الأخطاء والتلاعبات لضمان تحقيق السير الحسن حسب السياسات الإدارية وتنفيذ القرارات المرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة.

تعتبر المراجعة الخارجية مهنة تتم عن طريق مراجع خارجي مستقل عن المؤسسة هدفه ضمان جودة القوائم المالية من خلال إبداء رأيه الفني والمحايد بغية التمثيل الصادق للواقع الفعلي للمؤسسة أمام مستخدمي هذه المعلومات.

- المراجعة الخارجية تعمل على زيادة القدرة على توصيل المعلومات المحاسبية وهذا من خلال إعداد تقرير نهائي للمراجع الخارج والذي يحتوي على مدى موثوقية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

إن عدم الاهتمام بالالتزام بتطبيق توصيات وإرشادات المراجع الخارجي هو عدم إدراك الإدارة بأهمية نتائج تقريره والعمل على تصحيحها من شأنها أن تكبد المؤسسة خسائر مالية.

- تقرير المراجع الخارجي يخدم فئات عديدة في المجتمع، لتمكنه من اتخاذ القرارات وفي الوقت المناسب، أما على مستوى المؤسسة هو مساعدتها على تحقيق أهدافها.

توصيات واقتراحات البحث:

-ضرورة إعطاء أهمية بالغة لمهنة المراجعة الخارجية الأمر الذي يساعد على تطويرها .

- تقرير المراجع الخارجي في نهاية السنة لا يكفي لاكتشاف كل الأخطاء والتلاعبات وتحديد المخاطر، لذا يستوجب على المؤسسة أن تتبع كل الطرق المساعدة على تحديد هذه المخاطر أو تجنبها.

- على مسيرين المؤسسات متابعة إرشادات وتوصيات المراجع الخارجي وذلك من خلال وضع برامج ملائمة والإشراف على تنفيذها، لتأكد من أن الإجراءات التصحيحية تتماشى مع هذه التوصيات، وأيضا إعداد سجل يحتوي على الأخطاء والمخالفات لتفاديها لاحقا.

آفاق البحث:

تناول هذا البحث إشكالية دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسة، وبالتالي فإن هذا الموضوع قد تطرق إلى المراجعة الخارجية وتأثيرها على عنصر اساسى وهى القوائم المالية، وبالتالي يبقى المجال مفتوحا لاستكمال البحث في مراجعة مختلف القوائم المالية كالقوائم المالية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية التي تتميز بغموض نسبي، الأمر الذي يتطلب إجراء دراسات إضافية لتكمل مالم تشمله الدراسة الحالية.

قائمة المراجع

I. **الكتب**:

1. جعفر عبد الإله، المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.
2. سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2001.
3. جمعة خليفة الحاسي وآخرون، **المحاسبة المتوسطة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996.
4. كمال الدين مصطفى الدهراوي، هلال عبد الله، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
5. دونالد كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، ترجمة كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، 1988.
6. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
7. أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
8. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006
9. مرنة عبد اللطيف، الرفاعي: دراسة أثر الخدمات الأخرى المراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبة، مذكرة ماجير رفو منشورة، جامعة دملى ميشل، 2008.
10. وصفي عبد الفتاح، أبو المكارم: المحاسبة المالية (القياس والتقويم والافصاح المحاسي): الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
11. أمين السيد أحمد، لطفي: إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
12. رضوان حلوه، حنان: النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، طب، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
13. سيد عطا الله، السيد: نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
14. طارق عبد العال، حماد: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

II. **مذكرات وأطروحات**:

1. بودبة خالد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المالية والمحاسبية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير تخصص محاسبة ، المدرسة العليا للتجارة، 2007/2006.

III. **قوانين:**

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009 ، تحتوي القرارا الموافق 26 جويلية 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، المادة 2.112